

الترجمة العربية لرد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على تقرير "دمهم ما زال هنا".

الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية
مكتب الممثل لدى الأمم المتحدة
الجمعة 11 أكتوبر/تشرين الأول 2013

عزيزتي السيدة تمارا الرفاعي،

شكرا لكم على رسالتكم الإلكترونية بتاريخ 10 أكتوبر/تشرين الأول ومشاركة الائتلاف السوري بنسخة مسبقة من تقريركم عن انتهاكات حقوق الإنسان المشتبه بها في سوريا.

نشعر بقلق عميق إزاء تقارير الانتهاكات التي يتم ارتكابها من قبل جماعات بالمعارضة المسلحة ، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء وكذلك عمليات الخطف وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في ريف محافظة اللاذقية.

أدان الائتلاف باستمرار جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. في هذه الحالة تحديداً، من المهم ملاحظة أن الائتلاف تبرا بشكل واضح و متكرر من المرتكبين الرئيسيين الذين تم تحديدهم في هذا التقرير، أي الدولة الإسلامية في العراق والشام ، وكذلك جيش المهاجرين والأنصار.

يعمل الائتلاف بشكل وثيق مع الجيش السوري الحر والمنظمات غير الحكومية الدولية داخل سوريا للمساعدة في ضمان اتباع القانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل الجماعات المرتبطة بنا . لقد أعدنا التأكيد بشكل متكرر على التزامنا بتحميل المسؤولية لمرتكبي مثل هذه الانتهاكات وفقاً للقانون الدولي وناشدنا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مراراً من أجل إحالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

في الحالات التي يشتبه فيها بارتكاب أفراد مرتبطين بالجيش الحر والائتلاف السوري لهذه الانتهاكات، نسعى إلى تطبيق معايير صارمة لتقديمهم للعدالة، بحيث يواصل الائتلاف و الجيش السوري الحر إبداء استعدادنا لتوفير وصول حر وغير مقيد لمراقبي حقوق الإنسان بما في ذلك أعضاء اللجنة المستقلة للتحقيق إلى جميع الأراضي الواقعة تحت سيطرتنا ، من أجل مساءلة هؤلاء الأفراد.

الجرائم الواردة في هذا التقرير الأخير هي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يجب معالجتها. مع ذلك يجب على منظمة هيومن رايتس ووتش أن تظل متيقظة في تقاريرها مع استمرار النظام السوري في ممارسة حملة منهجية ووحشية في جميع أنحاء سوريا من انتهاكات حقوق الإنسان.

طالما أن الصراع مسموح له بالاستمرار فهناك خطر حقيقي من نمو قوة الجماعات المتطرفة والتي من شأنها أن تزيد من تدهور حالة حقوق الإنسان في سوريا. في نهاية المطاف، فإن الطريقة الوحيدة لحماية المدنيين السوريين وضمان سلامة القانون الدولي لحقوق الإنسان هي قيام المجتمع الدولي بإنهاء هذا الصراع والمساعدة على ضمان انتقال إلى الديمقراطية في سوريا.

مع الشكر

الدكتور نجيب غضبان
الممثل الخاص للائتلاف السوري لدى الأمم المتحدة